دور الاقتصاد في العدالة الانتقالية

إعداد قسم التنمية والاقتصاد

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية
OMRAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ورقة تحليلية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد القرار السياسي ولرسم الاستراتيجيات.

يعمل المركز كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينتج الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

جميع الحقوق محفوظة © 2014

تاريخ النشر 2014/6/27*

* ألقيت في مؤتمر العدالة الانتقالية الذي أقامته مؤسسة اليوم التالي في استنبول يوم 2014/6/24.

لابد قبل بيان دور الاقتصاد في العدالة الانتقالية من تقديم بعض التعريفات والمبادئ المتعلقة بالعدالة والعدالة الاقتصادية.

تعريف العدالة:

يوجد تعريف واحد للعدالة هو "إعطاء كل شخص ما يستحقه." المشكلة هي معرفة ما هو هذا "الحق الذي يستحقه هذا الشخص؟".

وظيفيا، "العدالة" هي واحدة من مجموعة من المبادئ العالمية التي توجه الناس في الحكم على ما هو صواب وما هو خطأ، بغض النظر عن الثقافة والمجتمع الذي يعيشون فيه. العدل هي واحدة من "الفضائل الأربعة من الفلسفة الأخلاقية الكلاسيكية المتعارف عليها، جنبا إلى جنب مع فضائل أخرى مثل الشجاعة والاعتدال والحكمة. ويعتبر الإيمان والرجاء والمحبة من الفضائل "الدينية المتعارف عليها".) الفضائل أو "العادات الجيدة" تساعد الأفراد على تطوير الطاقات البشرية الكامنة، وبالتالي تمكينهم من خدمة المصالح الذاتية الخاصة بهم، وكذلك العمل في وئام مع الآخرين من أجل الخير المشترك.

الهدف النهائي من جميع الفضائل هو رفع كرامة الإنسان سيادته على الأرض "ولقد كرمنا بني أدم." الآية 70 سورة الأسراء.

تمييز العدل عن العمل الخيري

كثيرا ما يتم الخلط بين العدالة وفضل الصدقة أو العمل الخيري.

في حين أن العدالة تتعامل مع جوهر التعامل والقواعد التي ترشد وتوجه التفاعلات البشرية العادية واليومية، فإن العمل الخيري يتفاعل مع الروح البشرية في تلك الحالات الاستثنائية، حيث لا يكفي أو لا يتناسب التطبيق الصارم للقواعد المعتمدة مع هذه الظروف. فيقوم العمل الخيري بتقديم أذرع المساعدة في أوقات الشدة. العمل الخيري يجبرنا على العطاء لتخفيف معاناة شخص في حاجة لهذا العطاء. أسمى أهداف الصدقة أو العمل الخيري يتساوى مع أسمى اهداف العدالة: رفع كل شخص إلى حيث لا يحتاج ألي المساعدة الخيرية وإنما ليصبح نفسه من أصحاب العمل الخيري. صحيح أن العمل الخيري يتضمن العطاء دون أي توقع لعائد منه ولكنه ليس بديلا عن العدالة.

ودعونا نبدا بجملة من التعريفات:

تعريف العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية والتي تشمل العدالة الاقتصادية هي الفضيلة التي ترشدنا لإيجاد تلك التفاعلات البشرية والتي ندعوها المؤسسات الاجتماعية. بدورها، المؤسسات الاجتماعية، عندما تنظم على أساس من العدل، فإنها تسمح لنا الوصول إلى ما هو جيد بالنسبة للشخص، سواء على المستوى الفردي أو من خلال العلاقة مع الآخرين. تفرض العدالة الاجتماعية أيضاً على كل فرد المسؤولية الشخصية للعمل مع الآخرين لتصميم حماية واستدامة هذه المؤسسات كأدوات للتنمية الشخصية والاجتماعية في المرحلة الانتقالية ومايليها.

تعريف العدالة الاقتصادية

العدالة الاقتصادية، والتي تمس الفرد وكذلك النظام الاجتماعي، تشمل المبادئ الأخلاقية التي توجهنا في تصميم المؤسسات الاقتصادية. هذه المؤسسات تحدد كيف يمكن لكل شخص أن يكسب لقمة العيش، ويدخل في عقود، ويتبادل السلع والخدمات وغير ذلك مع الآخرين، مما يساعده على إنتاج الأساس المادي المستقل للحصول على القوت الاقتصادي الدائم. الغرض النهائي من العدالة الاقتصادية هو تحرير طاقات كل شخص للاشتراك مع الآخرين ليس فقط في عمل اقتصادي خلاق وغير محدود ولكن ليتجاوزه إلى العقل والروح.

المبادئ الثلاثة للعدالة الاقتصادية

مثل أي نظام، العدالة الاقتصادية تنطوي على مدخلات ومخرجات، وردود الأفعال التي قد تظهر لاستعادة التناغم أو التوازن بين المدخلات والمخرجات. داخل منظومة العدالة الاقتصادية، هناك ثلاثة مبادئ أساسية ومترابطة (وفق Louis Kelso and Mortimer Adler): العدالة التشاركية (مبدأ المدخلات)، العدالة التوزيعية (مبدأ المخرجات)، والعدالة الاجتماعية (مبدأ ردود الفعل). مثل أي جسم محمول على ثلاثة أرجل، إذا تم إضعاف أي من هذه المبادئ أو فقد، فإن نظام العدالة الاقتصادية سينهار.

1. مبدأ العدالة التشاركية أو المشاركة العادلة:

"المشاركة العادلة" تصف كيف يصنع المرء "مدخلات" في العملية الاقتصادية من أجل كسب لقمة العيش. هذا العدل يتطلب: 1) تكافؤ الفرص في الوصول إلى الملكية الخاصة للأصول وأدوات الإنتاجية (مثلاً: أرض، رأس مال، آلة، طاقة، أسمدة، ...)، مع التأكيد أنه ليس المقصود التوزيع المتساوي لأدوات الإنتاج ولكن تكافؤ فرص الوصول لها لجميع الأفراد؛ 2) وكذلك المساواة في الفرص للانخراط في العمل المنتج (مثلاً: وظيفة، مهنة، عمل، خدمات صحية وتعليمية، ...). مبدأ المشاركة لا يضمن أن تكون النتائج متساوية، ولكن يتطلب أن تضمن مؤسسات المجتمع حقوق متساوية لكل فرد من أفراد المجتمع لتقديم فرصة مساهمة إنتاجية في الاقتصاد، سواء من خلال الجهد والعمل (عامل) أومن خلال المساهمة

في رأس المال الإنتاجي (رأس المال). وبالتالي، فإن هذا المبدأ يرفض الاحتكارات والامتيازات الخاصة، والحواجز الاجتماعية الإقصائية الأخرى، إلى الاعتماد على الذات اقتصاديا لتقديم ما عنده.

2. مبدأ العدالة التوزيعية أو عدالة التوزيع:

"التوزيع العادل" يحدد حقوق توزيع "مخرجات" النظام الاقتصادي بما يتطابق مع مدخلات العمل ورأس المال لكل شخص. من خلال ملامح توزيع الملكية الخاصة وتكافؤ الفرص (المدخلات) على الأفراد، ضمن شروط السوق الحر المفتوح للجميع، تصبح عدالة التوزيع مرتبطة تلقائياً بالمشاركة العادلة، ويصبح الدخل الناتج عن "المخرجات" مرتبطاً مباشرة بالمساهمات الإنتاجية لكل فرد. إن مبدأ عدالة التوزيع ينطوي على حرمة وقداسة الملكية الفردية أو العامة والعقود الاجتماعية والقانونية، وعليه في نظام السوق الرأسمالي الحر في معناه النظري يصبح السوق الحر والمفتوح للجميع، وليس الحكومة أو مؤسسات الدولة، الوسيلة الأكثر موضوعية وديمقراطية لتحديد السعر العادل للمنتجات، والأجر العادل للعمال وأدوات الإنتاج، والربح العادل لصاحب العمل والمخاطرة المرتبطة بالعمل.

كثيراً ما يتم الخلط بين مبادئ عدالة التوزيع مع المساعدة الخيرية. المساعدة الخيرية تنطوي على مفهوم "لكل حسب حاجته"، في حين يقوم "مبدأ عدالة التوزيع" على فكرة "لكل حسب مساهمته." الخلط بين هذين المبدئين يؤدي إلى صراعات اجتماعية لا تنتهي وندرة في الموارد، مما يضطر الحكومة إلى التدخل وأحيانا بشكل مفرط للحفاظ النظام الاجتماعي والسلم الأهلي.

العدالة التوزيعية تلي وتتبع العدالة التشاركية وتنهار هذه العلاقة المباشرة عندما لا يعطى جميع الأشخاص فرص متكافئة لاكتساب والتمتع بثمار الممتلكات المدرة للدخل.

3. مبدأ العدالة الاجتماعية:

"العدالة الاجتماعية" تقوم على هو مبدأ "ردود الفعل" التي تكشف التشوهات في مبدأ المدخلات و / أو المخرجات، وترشد إلى توجه نحو التصحيحات اللازمة لاستعادة النظام الاقتصادي العادل والمتوازن للجميع. يتم انتهاك هذا المبدأ من خلال الحواجز الظالمة في المشاركة، كالاحتكارات، أو باستخدام البعض لممتلكاتهم للأذى أو استغلال الآخرين ومنعهم من الحصول على كامل استحقاقاتهم ومساهماتهم في العملية الاقتصادية.

التناغم أو التجانس الاقتصادي يحصل عندما تعمل العدالة التشاركية والعدالة التوزيعية بشكل كامل لكل شخص ضمن نظام أو مؤسسة. ويعرف قاموس أوكسفورد الإنكليزي "التجانس الاقتصادي" بأنه "قوانين التكيف الاجتماعي التي بموجبها يصبح سعي شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص لمصلحتهم الذاتية، إذا ما أعطوا حرية التصرف، يؤدي وبشكل غير مباشر الى إنتاج أقصى المميزات الممكنة لأشخاص آخرين وللمجتمع ككل."

العدالة الاجتماعية تقدم مبادئ توجيهية للسيطرة على الاحتكارات، وبناء معايير الصح والخطأ داخل المؤسسات الاجتماعية، وإعادة التوزيع والتناغم بين (المخرجات) و (المدخلات)، والتي منها إعادة توزيع الثروة وتقديم الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والدفاع، عندما يكون هناك خلل في مقدرة السوق الحر على عرض أو تقديم ما يكفي منها. المبدئين الأولين من العدالة الاقتصادية ينبعان من بحث الإنسان الأبدي عن العدالة بشكل عام، الأمر الذي يتطلب تلقائياً التوازن بين المدخلات والمخرجات، أي "لكل حسب ما يستحقه. أما العدالة الاجتماعية، من ناحية أخرى، فتعكس مبدأ "ماذا علينا ان نفعل" وهو سعي الإنسان لتطبيق القيم العليا، والبحث عن الحقيقة، والوصول إلى كل ما هو أفضل للإنسان وسعادته وسموه نحو الرقي والكمال. إنه يدفع الناس للنظر إلى أبعد مما هم فيه، إلى ماذا ينبغي أن يكون، من خلال العمل باستمرار على إصلاح وتحسين أنظمتهم من أجل خير كل الأفراد.

الاقتصاد الإيجابي والاقتصاد المعياري

ما هو الفرق بين الاقتصاد الإيجابي والاقتصاد المعياري فيما يتعلق بموضوع العدالة الاجتماعية؟ الاقتصاد الإيجابي يقوم على البحث الموضوعي وعلى الحقائق، بينما الاقتصاد المعياري يقوم على ما هو ذاتي/شخصي من القيم و المبادئ. مثلاً النصوص أو البيانات الاقتصادية الإيجابية لا يجب أن تكون صحيحة، لكنها يجب أن تخضع للاختبار لإثباتها أو دحضها. أما البيانات الاقتصادية المعيارية فهي تقوم على رأي شخصي أو قيمة إنسانية لجماعة وبالتالي لا يمكن إثباتها أو دحضها علمياً أو تجريبياً.

في حين أن هذا التمييز يبدو بسيطاً، فإنه ليس من السهل دائماً التمييز بين الإيجابي والمعياري. العديد من التصريحات أو النصوص التي تلاقي قبول من الناس على نطاق واسع على أنها حقائق هي في الواقع عبارة عن قيم ومبادئ يتبناها بعض أو كل الناس وقد يختلفوا فيها بدون أساس علمي. على سبيل المثال، النص الذي يقول، "على الحكومة أن توفر الرعاية الصحية الأساسية لجميع المواطنين" هو نص اقتصادي معياري لأنه لا توجد وسيلة لإثبات ما إذا كان "ينبغي" على الحكومة أن تعمله " لتوفير الرعاية الصحية؛ ولكنه يقوم على مجرد آراء حول دور الحكومة في حياة الأفراد، وأهمية الرعاية الصحية، ومن هم الذين يجب أن يدفعوا تكاليف الرعاية الصحية.
هو في الواقع حالة من حالات العدالةالاجتماعية الذي قد يستدعي تدخل الدولة لتصحيح خلل ما في توفر الخدمات الصحية للجميع وخاصة لأولئك الذين ليس لديهم المقدرة على تحمل فواتيرها.

أما النص الذي يقول، "زيادة النفقات الناتجة عن الرعاية الصحية التي توفرها الحكومة أدت إلى زيادة النفقات العامة للحكومة" هو نص ينتمي للاقتصادي الإيجابي، لأنه يمكن إثباته أو نفيه عن طريق فحص بيانات الإنفاق على الرعاية الصحية في دول مثل كندا وبريطانيا حيث توفر الحكومة الرعاية الصحية.

وعليه من الممكن القول إن البيانات المتعلقة بمبدأي العدالة التشاركية والعادلة التوزيعية في وقت معين، الذي تم شرحه أعلاه، يمكن النظر إليه من منظور الاقتصاد الإيجابي لأنه من الممكن العودة للبيانات الإحصائية وغيرها لأثباتها أو نفيها. أما المبدأ الثالث الخاص بالعدالة الاجتماعية أعلاه وما ينتج عنه من سياسات عامة من الحكومة لتصحيح التشوهات التي قد تكون في مبدئي العدالة التشاركية والتوزيعية فإنها تدور عادة حول البيانات الاقتصادية المعيارية. وإن استمرار الخلافات حول السياسات العامة أو ما يسمى بالبيانات الاقتصادية المعيارية، يمكن فهمه الآن بوضوح لأن أياً من الطرفين، المؤيد لسياسة أو المعارض لها، لا يمكن أن يثبت موقفه بشكل قاطع بأنه هو الصح أو أن خصمه على خطأ. الفهم الواضح والصحيح للفرق بين الاقتصاد المعياري والإيجابي يجعلنا أكثر قدرة على رسم سياسات أفضل وتقليص الجدل والخصام، إذا تم إجراء السياسات استنادا إلى وقائع (الاقتصاد إيجابية)، وليس آراء (الاقتصاد المعياري). ومع ذلك، تستند الكثير من السياسات في قضايا تتراوح من التجارة الدولية إلى الخدمات الاجتماعية جزئياً على الأقل على الاقتصاد المعياري.

دور الاقتصاد في العدالة الاجتماعية الانتقالية:

العدالة الانتقالية تعريفاً هي إدارة العدالة في مراحل الانتقال، أي انها تعنى بفترات الانتقال (مثلاً: من حرب إلى سلم ، من انحدار إلى صعود). وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة : "يشمل مفهوم «العدالة الانتقالية» كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقاً) ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانهما معاً."

ومن هذا التعريف الشامل نجد أن دور الاقتصاد يصبح ذو أهمية بالغة في نقل المجتمع والدولة من حالة اللاعدالة والظلم والفساد إلى حالة التوازن الاجتماعي أو قريباً منه من خلال تطبيق المبادئ الثلاثة للعدالة: التشاركية والتوزيعية والاجتماعية. ويمكن تحديد دول الاقتصاد من خلال:

1. **تفهم تركات الماضي الاقتصادية للمجتمع:** هذا يستدعي استخدام وتطبيق أدوات الاقتصاد الإيجابي في البحث الموضوعي عن: 1) حقائق تجاوزات الماضي الواسعة النطاق فيما يتعلق بتحديد ملامح الخلل في العلاقة بين توزيع الملكية الخاصة وتكافؤ الفرص (المدخلات) على الأفراد وعدالة أو سوء عدالة التوزيع "المخرجات." تحديد هذا الخلل يشمل البحث الموضوعي في التعديات على الأملاك الخاصة والعامة، والاحتكارات، والاستغلال، ومعرفة القوة العاملة، ومعدلات الدخل، وسوء توزيع الثروة والناتج القومي، بالإضافة للاستقصاء عن القاعدة الإنتاجية لجميع القطاعات الاقتصادية

وغيرها من البيانات الاقتصادية، و 2) تحديد طبيعة السوق، ودرجة التشوه والخلل في أنظمته وقواعد عمله وموضعيته وديمقراطيته في تحديد الاسعار وحريته وانفتاحه لجميع المشاركين، وكذلك حالة المؤسسات الاقتصادية والمالية للدولة.

ويكون ذلك من خلال البحث الموضوعي للجان المختصة المتفرعة عن العدالة الانتقالية التي تقوم بتقصي الحقائق وجمع البيانات والتحقق منها.

2. **المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة:** وذلك بتطبيق أساليب الاقتصاد المعياري بهدف نقل المجتمع من حالة سوء العدالة تدريجياً للعدالة الاجتماعية المنشودة، من خلال الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، وتتضمن: 1) سن قوانين انتقالية وسياسات اقتصادية انتقالية لإعادة الحقوق إلى أهلها ومستحقيها، وإعادة توزيع الثروة والملكية العامة فيما فيه مصلحة أفراد المجتمع، والتعويض، والإصلاح الزراعي والاقتصادي وغيرها من المظالم. والوسائل المهمة والضرورية في هذه المرحلة تأمين قروض تنموية صغيرة تدعم ذوي الدخل المحدود في تأسيس أعمالهم، وتؤمن لهم التدريب والتأهيل المناسب. وهذا مطلوب للسيطرة على موضوع البطالة وتفشيها في المرحلة الانتقالية وللرفع من السوية المعيشية للمواطنين، دون إغفال أهمية رفع السوية الثقافية، 2) تصميم استراتيجيات التطور الاقتصادي، ووضع خطط إعادة التأهيل سواء للمؤسسات أو الأفراد، وتكوين لجان وهيئات مختصة تشرف على تطبيق العدالة الانتقالية. 3) جبر الأضرار التي قد تكون مادية (منازل، أدوات إنتاج، العمل، رأس المال) وقد تكون معنوية (اخطرها الثأر للضحايا)، قد تكون هذه الأضرار مسّت ممتلكات الدولة من قبل الأفراد وقد يكون العكس.

تهتم العدالة الانتقالية بالقضايا الملحة الإسعافية التي يجب حلها لفتح الطريق أمام النهوض الاقتصادي، أما القضايا الاقتصادية التي تحتاج لزمن طويل فيمكن للعدالة الانتقالية أن تبدأ بوضع الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية التي ستسهم في حلها مع الزمن.

وأخيراً فإن العدالة الانتقالية تنجح بمقدار توفر الوعي الحقوقي ووجود المؤسسات، وهي لابد أن تفضي إلى العدالة الاجتماعية وإلا فهي إدارة انتقالية وليست عدالة انتقالية. كما تستند العدالة الانتقالية إلى مرجعيات الثقافة والدين والإرادة المتوفرة لدى المجتمع في النهوض الاقتصادي. فسر النهضة الاقتصادية لدى مهزومي الحرب العالمية الثانية (اليابان، ألمانيا ، إيطاليا) يتمثل في الإرادة والمبادرة. وفي حين تستطيع الهند الجنوبية إطعام حوالي 400 شخصاً في 1كم^2 فإن أفريقيا الاستوائية لا تستطيع إطعام 4 أشخاص مع تشابه ظروف الأرض ومعدلات الهطول المطري. الفرق ليس في الأرض. الفرق يكمن في البشر.

أذاً المجتمع هو موضوع العدالة الاجتماعية وفي العدالة الانتقالية يستخدم القانون والسياسة والقضاء والاصلاح الاقتصادي للوصول إلى الهدف الذي هو العدالة الاجتماعية مع الأدراك أن العدالة الانتقالية في بعض حالاتها قد تكون خالية من العدالة بمفهومها المطلق.

فإذا كانت الحقوق المشروعة للإنسان هي من اهم عناصر العدالة الانتقالية فإن مبدأ العدالة الاجتماعية هو السبيل لمنح هذه الحقوق التي غالباً ما كانت مغيبة قبل الفترة الانتقالية وشوهت خلال فترة الثورة وغياب القانون.

مصادر

Chapter 5 of *The Capitalist Manifesto*, by Louis O. Kelso and Mortimer J. Adler (Random House, 1958) and Chapters 3 and 4 of *Curing World Poverty: The New Role of Property*, John H. Miller, ed., *Social Justice Review*.)

What is the difference between positive and normative economics? By Amy Fontinelle on November 19, 2012, Investopedia